ALGERIA

الجزائر

Permanent Mission of Algeria
to the United Nations
New York

بعثة الجزائر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

سعادة السيد عبد القادر مساحل

وزير الخارجية

*****

بمناسبة الدورة 72

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 22 سبتمبر 2017

السيد الرئيس
السيد الأمين العام
السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتوجه بأحر التهاني إلى معالي السيد ميروسلاف لياك Miroslav LAJCK لانتخابه المستحق على رأس الدورة العادية الثانية والسبعين 72 للجمعية العامة، ومؤكدا له الدعم التام لبلادي . كما أود أن أعرب عن تقديري وعرفاني لسلفه معالي السيد بيترتومسن Peter Thomson وزير خارجية فيجي للعمل المعتبر الذي قام به خلال الدورة المنصرمة.

السيد الرئيس،

خلال كل دورة لجمعيتنا الموقرة، يتكرر تشخيصنا للوضع البائس السائد في العالم .وللأسف، لا تشذ هذه الدورة عن القاعدة بما أنها تلتئم في سياق يتسم باستمرار الأزمات القديمة ونشوب نزاعات دموية وبؤر توتر في انتظار تسوية يستعصى اليوم بلوغها اكثر من أي وقت مضى، وهشاشة التوازن الايكولوجي للأرض بسبب استمرار الضرر الذي لحق بها، والفقر المدقع والتخلف والأمراض التي لا تزال تفتك بالملايين من الأشخاص وأخيرا استفحال التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة الرديفة له والتي تمس مباشرة بآمن واستقرار بلداننا.

إن التحديات التي نواجهها لا يمكن التقليل من شانها آو تجاهلها. وفي كل الحالات يجب ان لا نشكك في قدرتنا على مواجهتها وتجاوزها، فكما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لدى ترأسه لهذه الجمعية الموقرة بان" المستؤولية لا تكمن في التهرب من الواقع، بل في مواجهته بصرامة حذرة".

ورغم إنها تظل في العديد من الأوجه قابلة للتحسين، فان منظمتنا تبقى الوسيلة الوحيدة التي لا يمكن الاستغناء عنها في خدمة الأمم حيث سبق أن وصفها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأنها "صرح ونام وتحالف بين كل أمم العالم".

وبعبارة أخرى، السيد الرئيس، أود أن أعرب عن مدى ارتياحنا للموضوع المختار لدورتنا هذه للجمعية العامة والذي يحمل عنوان " الفرد في قلب جهود السلم والعيش الكريم للجميع في محيط مستدام"، وهو ما يوجز بشكل قوي جملة التحديات التي نواجهها.

السيد الرئيس،

في مواجهة تعدد الأزمات وبؤر التوتر والمأساة الإنسانية الشنيعة التي تخلفها، لا يمكننا البتة تأجيل مساءلة الضمير الجماعي حول الأسباب العميقة التي أدت إلى إفلاس نظام الأمن الجماعي الذي سطره الأباء المؤسسون لمنظمتنا كحصن يصون إلى الأبد الأجيال القادمة من ويلات الحروب.

لكل هذه الأسباب، وجب علينا أن نتوافق وان نسعى بغية إصلاح منظمتنا بما يسمح لها بالتكفل بشكل كامل بالمهام التي أنشأت من اجلها سواء لتفادي النزاعات ، أو ترقية السلم، أو احترام حقوق الإنسان أو تطبيق حق تقرير المصير.

وبالفعل، فقد حان وقت لإحداث إصلاح جذري لمنظمتنا يشمل هياكلها ونظام تسييرها.

وبالدرجة الأولى لابد أن يشمل هذا الإصلاح مجلس الأمن، وكنقطة انطلاق، إعادة تصحيح الظلم التاريخي المترتب عن غياب تمثيل القارة الإفريقية ضن فيئتي أعضاء مجلس الأمن وتوسيعه ليشمل ممثلين لأطراف مهمة على الساحة الدولية.

واعتقد إن إجماعا متزايدا بات جليا حول ضرورة تفعيل وتعزيز سلطة الجمعية العامة والتي تدخلت ولأول مرة بشكل مباشر في وعلى نحو مبدع ، في مسار اختيار وانتخاب الأمين العام للأمم المتحدة مانحة إياه ثقة وشرعية متصاعدة في تنفيذ مهامه.

وإذ وقع هذا الاختيار وبالإجماع على السيد انتونيو قوتيريس الذي ندرك مناقبه الشخصية والمهنية، فانه أكد وعزز صواب هذا الإجراء الجديد.

السيد الرئيس،

إن الجزائر التي تظل وفيه للمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية والمكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي احترام استقلال ووحدة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتسوية السلمية للنزاعات واحترام حق تقرير المصير، تعتزم مواصلة دورها وفقا لهذه المبادئ، مفضلة خيار الحل السياسي لتسوية النزاعات سواء في سوريا أو اليمن أو مالي أو في ليبيا.

وبخصوص البلدين الجارين، فان الجزائر على قناعة بان على الماليين انتهاج الحوار والمفاوضات لتجاوز الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاتفاق السياسي الذي يجمعهم، كما انه يتعين على الليبيين تسوية خلافاتهم بأنفسهم تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة وبدعم دول الجوار للحفاظ بذلك على وحدتهم وسلامة ترابهم الوطني.

ومن جهة أخرى فإنها تعتقد أن قضية الصحراء الغربية ، التي تعتبر مسالة تصفية استعمار، تندرج ضمن مسؤولية الأمم المتحدة، لا يمكن أن تجد لها حلا دون ممارسة الشعب الصحراوي لحقه المشروع في تقرير المصير.

وفي هذا الإطار، فان بلدي يأمل أن تعيين السيد هوست كولير Horst Köhler كمبعوث شخصي للأمم المتحدة للصحراء الغربية، من شانه أن يسهم في استئناف المفاوضات بين طرفي النزاع: المملكة المغربية وجبهة البوليزارو لاستكمال مسار تصفية الاستعمار لإقليم الصحراء الغربية، طبقا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي النهاية، لا يسع الجزائر إلا أن تعبر مجددا عن أسفها أمام عجز المجموعة الدولية على إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتؤكد دعمها للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

السيد الرئيس،

إن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يشكل مصدرا له، تظل للاسف احد أولويات الأجندة الدولية . فالتهديد الإرهابي لايزال يتسم بالشموليته، كما تذكرنا بذلك المأساة المترتبة عن العمليات الإرهابية المتكررة في منطقة الشرق الأوسط والساحل، فضلا عن القائمة المعتبرة لتلك المسجلة خلال هذه السنة في مناطق اخرى من العالم. وفي نفس الوقت فان تمدد ظاهرة التطرف بفضل الانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي، تبرر إستراتيجية منظمتنا في مجال مكافحة التطرف العنيف وتدفع مزيدا من الدول لمواجهة انتشار معاداة الإسلام، فرديا وجماعيا.

ومن جهة أخرى فان عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تفرض على المجموعة الدولية مزيدا من التعبئة بسبب التهديدات الخطيرة التي تحملها.

إن الجزائر التي تدرك تماما الأخطار الناجمة عن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في محيطها المباشر، تبقى على أقصى درجات الحيطة على الجبهة الداخلية وعلى حدودها معززة بذلك التزامها بمكافحة هذه الآفات على المستويين الإقليمي والدولي.

وضمن هذا المسعى أخذت الجزائر مبادرات هامة، تمثلت في احتضانها لملتقيات دولية حول مواضيع ذات فعالية أكيدة في المواجهة السياسية للإرهاب والتطرف العنيف والتصدي لترسخه في المجتمع وقدرته وأهليته على الترويج في استغلال هذا التواجد.

ويتعلق الامر بالدور الذي تلعبه كل من الديمقراطية والمصالحة الوطنية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. فانطلاقا من التجربة الجزائرية، فقد تأكد بأن الديمقراطية هي المضاد بالأساس لهده الآفات في أن المصالحة الوطنية شكلت عامل وحدة للشعب قاطبة في مواجهة العنف ومروجيه. لقد رفعت الديمقراطية الغطاء السياسي والديني عن منظري الجماعات الارهابية وكشفت للشعب عن حقيقتهم. ومن جهتها، فقد فرضت المصالحة نفسها كتصرف حضاري، يستلهم قوته من القيم الاخلاقية والثقافية والإنسانية المتوارثة والتي رسخت منذ قرون وحدة الشعب الجزائري ومكنت من تجاوز الخلافات العابرة مهما كانت خطورتها.

ولقد دونت هذه التجارب الثرية للجزائر في اصدارين والمتعلق احدهما بدور الديمقراطية في مواجهة التطرف العنيف والإرهاب متوفر على موقع وزارة الشؤون الخارجية ،اما الثاني حول المصالحة الوطنية في مكافحة هاتين الآفتين، سينشر لاحقا على نفس الموقع. هذه المبادرات جاءت لتدعم جهود بلدي لعرض تجربتها الناجحة في مجال مكافحة التطرف العنيف وهي التجربة المتضمنة في إصدار آخر على نفس الموقع.

من جهة اخرى احتضنت الجزائر ايضا ورشة دولية حول دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية وضرورة تجريم الأمم المتحدة لها، فضلا عن ملتقى دولي حول العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود تعتزم الجزائر تنظيمه في شهر أكتوبر القادم.

السيد الرئيس،

إن تطور حركات الهجرة بصيغتيها الشرعية وغير الشرعية يشكل، لا محالة، فرصا يمكن استغلالها في مصلحة اقتصادياتنا ومجتمعاتنا، غير أنها تطرح حالات شديدة الضرر للأشخاص المعنيين بذلك فضلا عن الدول التي تواجه هذه الظاهرة.

وحيث أن موقعها الجغرافي يجعلها في مواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية، وبعد أن كانت بلد مصدر وعبور، أصبحت الجزائر اليوم مقصدا لهذه الحركات البشرية، وهي تدرك بذلك تمام الإدراك تعقيد هذه المسالة. إننا نعتقد بأنه من الضروري مواصلة البحث معا عن حلول شاملة ومندمجة ومتوازنة، مبنية على تقاسم عادل المسؤوليات، من شانها أن تحفظ كرامة المعنيين الذين دفع بهم الخوف والفقر على درب خطير يعرضهم للاستغلال من طرف شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ولابد لهذه الحلول كذلك أن تسهم في الحفاظ على استقرار وامن ومصالح كل الدول التي تواجه هذه التدفقات، بعيدا عن السياسيات الأحادية أو مظاهر معاداة الأجانب والعنصرية والتمييز.

السيد الرئيس،

تمثل أجندة 2030 للتنمية المستدامة وبرنامج أديس أبابا لتمويل التنمية، مكاسب متميزة تستحق تعبئة كافة الوسائل والطاقات من اجل تفعيلها.

ولأجل ذلك فإننا نعتقد بأننا نمتلك الأداة الرائعة المتمثلة في منظومة الأمم المتحدة للتنمية والتي يجب أن تضطلع بالدور المنوط بها في دعم ومساعدة الدول النامية بوجه خاص، في سياساتهم وجهودهم الوطنية.

السيد الرئيس،

قبل أن اختتم مداخلتي، أود أن أقاسمكم بعض الأنشطة التي قامت بها بلادي على المستوى الداخلي:

بتوجيه من فخامة السيد رئيس الجمهورية تم اعتماد نمط جديد للتنمية في شهر جويلية 2016، يرمي إلى تكريس اقتصاد وطني ناشئ في آفاق 2030 من خلال تحديد معالم تسيير عقلاني للمصادر المالية، يحفظ المكاسب المحققة في مجال العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

وفي هذا الإطار التزمت الجزائر بتنفيذ أجندة 2030 من خلال تعبئة الطاقات الوطنية بما في ذلك كافة الشركاء لا سيما المجتمع المدني.

ويشمل هذا الإجراء كافة القطاعات ويهدف إلى تنويع واسع للاقتصاد الوطني، بغرض تحقيق تنمية مستدامة.

فالجزائر تمثل مجتمعا منفتحا ومتضامنا مع كافة أبنائها، ومن شان نجاحها أن يخدم المنطقة برمتها.

ولإدراكنا لأهمية ترقية حقوق المرأة واستقلاليتها، واعتبارا للعناية التي توليها الأمم المتحدة لهذا الموضوع، لا يفوتني أن ابرز التزام بلادي في هذا المجال، فلقد كرس التعديل الدستوري لسنة 2016 هذا المسعى، الذي انعكست نتائجه على أوضاع المرأة في الأوساط الريفية وعلى مستوى المجالس المحلية والبرلمان بغرفتيه فضلا عن الوظائف السامية في الدولة. وهو الامر الذي مكن الجزائر خلال سنة 2016 من الحصول على جائزة الجوائز الممنوحة من الاتحاد الافريقي في

اطار عشرية حقوق الإنسان لاسيما حقوق المرأة، ومجددا سنة 2017 من أجل ترقية حقوق المرأة.

إن الشباب الذي يمثل ثلاثة ارباع السكان، ليعتبر الاولوية الكبرى الاخرى للدولة الجزائرية التي اعتمدت في اطار التعديل الدستوري استحداث مجلس اعلى للشباب كما تبذل منذ سنوات جهودا معتبرة لإدماج هذه القوة الحية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد باعتماد اجراءات لترقية الشغل والإدماج الاجتماعي للشباب عبر صيغ مثل القرض المصغر والأشغال ذات المنفعة العامة واسعة الاستقطاب اليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل، الوظائف المأجورة للمبادرات المحلية.

كما عرف قطاع التكوين والتربية جهودا معتبرة للسلطات العمومية لتوفير تعليما لهذه الفئة من المجتمع.
ومن باب الانصاف فقد صنفت الجزائر في الرتبة الثالثة افريقيا والأولى مغاربيا في مجال التنمية البشرية، ومن الانصاف ايضا ان صنف المعهد الدولي لسبر الاراء "قالوب" Gallup الجزائر في اغسطس الماضي، في الصف السادس للبلدان الاكثر امنا في العالم.

تلكم هي الرسالة التي أردت أن أوجهها باسم الجزائر في بداية أشغال الدورة ال 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ورغم كل الشكوك والتهديدات التي تخيم على عالمنا، فإنها تظل رسالة أمل والتزام مخلص للتضامن والاستعداد التام للتجاوب والإنصات.

إننا نؤمن بالروح التي صاحبت إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وبمعنى آخر التئام أمما وشعوبا حول قيم ومبادئ مشتركة معربين عن التزامهم، كل فيما يخصه، من اجل مستقبل آمن يسوده الاحترام المتبادل.